مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

حماية الموارد المائية المشتركة: من منظور أخلاقيات التعاون الدولي

زينب طه قدوري المجمص[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]
طالبة دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]
عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]
Zainabtaha@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 14/12/2025	مراجعة البحث: 08/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث قضية حماية الموارد المائية المشتركة من منظور أخلاقيات التعاون الدولي. في عالم متزايد التوتر بين الدول المتشاطئة بسبب التنافس على المياه، يصبح الماء ليس مجرد مورد طبيعي، بل اختبارًا أخلاقيًا يُختبر فيه التعاون الدولي. يطرح البحث تساؤلات حول العدالة في توزيع المياه وحق الدول في التحكم فيها، مع التأكيد على أهمية إدخال البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية بشأن المياه العابرة للحدود. تتعرض الموارد المائية المشتركة لتحديات قانونية وأخلاقية بسبب غياب آليات ملزمة لتنفيذ القوانين الدولية، ما يزيد من النزاعات بين الدول المتشاطئة. كما يناقش البحث كيف أن الفلسفات الأخلاقية الدولية قد تساهم في بناء نموذج عادل ومستدام لحماية هذه الموارد، مما يتطلب تحوّلًا من التعامل مع المياه كمورد تجاري إلى الاعتراف بها كحق إنساني مشترك. يؤكد البحث على أهمية التعاون الدولي في إدارة هذه الموارد من خلال مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة لتفادي الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية المشتركة، التعاون الدولي، أخلاقيات المياه، القانون الدولي، العدالة البيئية، حقوق الإنسان.

Abstract

This research addresses the protection of shared water resources from the perspective of international cooperation ethics. In a world increasingly strained by competition between riparian countries over water, water becomes not only a natural resource but also an ethical test of international cooperation. The study raises questions about the justice of water distribution and the right of states to control it, emphasizing the importance of incorporating an ethical dimension in international water relations. Shared water resources face legal and ethical challenges due to the lack of binding mechanisms for enforcing international laws, exacerbating disputes between riparian states. The research also discusses how international ethical philosophies may contribute to building a fair and sustainable model for protecting these resources, requiring a shift from treating water as a commercial commodity to recognizing it as a shared human right. The study emphasizes the importance of international cooperation in managing these resources through principles of fairness and shared responsibility to prevent future crises.
Keywords: Shared water resources, international cooperation, water ethics, international law, environmental justice, human rights.

المقدمة

تخيل أن قطرة الماء التي تروي ظمأك اليوم قد اجتازت حدودًا سياسية، وتخطت صراعات قومية، وسقطت من سحب لا تعترف بجوازات السفر، ثم انحدرت في نهر مشترك لتصل إلى كوبك... ومع ذلك، فإن مصير هذه القطرة – ومصير ملايين مثلها – بات رهينة لمعادلات معقدة من الهيمنة، والصراع، والمساومة، وأحيانًا... اللامبالاة.

CC BY

في عالم تتحرك فيه الأمم بعجلة نحو المستقبل، يبدو أن أكثر عناصر الحياة بدائية – الماء – أصبح أكثر عناصرها إثارة للجدل. كيف يمكن أن يصبح ما وهبته الطبيعة بسخاء، سببًا في التهديد بالحرب بدلًا من التعاون؟ وهل يمكن أن نترك لمجرد الجغرافيا أو الاقتصاد أن يحددا من له الحق في الحياة، ومن عليه أن يُحرم منها؟

الماء لم يعد فقط مورداً طبيعياً... بل أصبح اختباراً أخلاقياً.

من يملك نهرًا؟

ومن يقرر من يُروى ومن يُحرم؟

هل تقف السيادة الوطنية على ضفاف الأنهار، لتصدّ التدفق الطبيعي؟

أم أن هناك صوتًا آخر يجب أن يُسمع، صوتاً يتجاوز السيادة والحدود، هو صوت العدالة الأخلاقية والضمير العالمي؟

إننا نعيش في حقبة أصبحت فيها المياه أداة ضغط، وأحيانًا عقاباً جماعياً. يُستخدم السد كرمز للسيادة، ويُغلق مجرى النهر وكأنه ملف دبلوماسي، وتُبرم الاتفاقيات كأنها صفقات تجارية لا تختلف عن بيع المعادن أو النفط. لكننا ننسى أن الماء لا يحتمل التأجيل، ولا يتسامح مع المماطلة. من لا يشرب اليوم، لن يعيش غدًا.

وفي قلب كل نزاع مائي، هناك أسئلة لم تُطرح بعد. ليست قانونية، ولا سياسية، بل أسئلة إنسانية من العيار الثقيل:

هل من العدل أن تتحكم دولة واحدة في مصدر حياة الملايين؟

هل يمكن تبرير الجفاف في أرض، لأن دولة المنبع "قررت" أن تحجب الماء؟

هل نُضحي بأجيال قادمة، فقط لأن القانون لم يُحدّث مبادئه منذ قرن؟

ثم، ماذا عن مفهوم "الماء كحق إنساني"؟

هل هو شعار فارغ؟ أم وعد لا بد أن يتحقق؟

إن مجرد التفكير في الماء بوصفه ملكاً مشتركاً لا يخص دولة بعينها، بل يخص الإنسانية، قد يبدو طوباوياً في نظام دولي تحكمه المصالح، لكنه قد يكون طوق النجاة الوحيد في زمن الشح المائي.

هذا البحث ليس عن القوانين وحدها، ولا عن الجغرافيا السياسية، ولا حتى عن أزمة المناخ... بل عن الأخلاق، عن الضمير الإنساني حين يُختبر على ضفاف نهر، بين دولتين، في زمن يبدو فيه كل شيء قابلًا للبيع – حتى قطرة الماء.

إن لم تعدل القوانين، فقد تفعل الأخلاق. وإن لم تنجح السياسات، فقد ينجح الضمير.

هذه ليست دعوة للسلام فقط، بل دعوة للمشاركة، للكرامة، ولأن نعيد صياغة العالم من مجرى نهر.

فهل ما زلت تعتقد أن الماء مجرد مورد؟

في ظل تزايد الضغوط على الموارد المائية المشتركة، وما يشهده العالم من توترات بين الدول المتشاطئة، تطرح مسألة حماية هذه الموارد نفسها ليس فقط كقضية قانونية أو سياسية، بل كإشكالية أخلاقية بالدرجة الأولى. فالتعامل مع المياه العابرة للحدود غالبًا ما يخضع لمنطق المصالح والسيادة الوطنية، دون اعتبار كافٍ لمبادئ العدالة أو حقوق الإنسان في الوصول للمياه. من هنا تنبع الإشكالية المحورية لهذا المقال: كيف يمكن لأخلاقيات التعاون الدولي أن تسهم في بناء نموذج عادل ومستدام لحماية الموارد المائية المشتركة؟

ويتمثل السؤال الرئيسي في: هل يمكن للأخلاق الدولية أن تعالج ما عجزت عنه الاتفاقيات القانونية في توزيع الموارد المائية المشتركة بشكل منصف ومتوازن؟

أما الهدف الأساسي للمقال فهو تحليل العلاقة بين البُعد الأخلاقي والممارسة القانونية في إدارة المياه الدولية، مع إبراز فرص تعزيز التعاون من خلال مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة.

وتشير النتيجة المحورية المتوقعة إلى أن إدماج البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية المائية لا يساهم فقط في التخفيف من حدة النزاعات، بل يشكّل أساسًا متينًا لعدالة بيئية عابرة للحدود، ويضمن استدامة المورد وحقوق الأجيال القادمة على حد سواء.

المبحث الأول: الإطار النظري والأخلاقي لحماية الموارد المائية المشتركة

المطلب الأول: الطبيعة الخاصة للموارد المائية المشتركة والتحديات العابرة للحدود

تُعد الموارد المائية المشتركة أحد أكثر أشكال الثروات الطبيعية إشكالية في القانون الدولي، نظرًا لتشابك الأبعاد الجغرافية، السياسية، البيئية، والأخلاقية المرتبطة بها. وتُعرف هذه الموارد على أنها تلك المياه التي تمر عبر حدود دولتين أو أكثر، وتشمل الأنهار الدولية، البحيرات، الأحواض، والمياه الجوفية الممتدة عبر الحدود. الطبيعة المشتركة لهذه الموارد تفرض بطبيعتها واقعًا قانونيًا معقدًا، وتستلزم تنسيقًا دوليًا متقدمًا، لا سيما في ظل ازدياد ندرة المياه عالميًا بسبب التغيرات المناخية والنمو السكاني والصناعي.

وقد جاء في كتاب "المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997" ما يلي:

«تُعد المياه الدولية المشتركة من أكثر أنواع المياه حساسية على المستوى الدولي، ويعود ذلك لكونها تقع في مناطق تتقاطع فيها السيادة الوطنية مع الحاجة الملحة للاستخدام، مما يخلق صراعًا دائمًا بين دولة المنبع ودول المصب، وبين

منطق الاستفادة الأحادية ومنطق التعاون المشترك. وإن أي إخلال بمبادئ التوزيع العادل أو عدم الإضرار قد يؤدي إلى نزاعات سياسية ودبلوماسية وربما عسكرية، كما أن القانون الدولي في هذا المجال لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الأعراف والممارسات، مما يقلل من فعاليته في كثير من الأحيان.»

(المصدر: أحمد قاسم شياع، علي محمود شكر؛ المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية؛ مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية؛ 2025؛ العدد 6؛ ص34)

من أبرز خصائص هذه الموارد أنها تتحدى مفهوم "السيادة المطلقة" التي تُمارسها الدول عادة على مواردها. فالنهر الذي يجري من أراضي دولة ما نحو دولة أخرى، لا يمكن التحكم فيه بمبدأ السيادة الصرفة دون أن يؤدي ذلك إلى نزاع. وهذا ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، حيث نصت على مبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول"، ومبدأ "عدم التسبب في ضرر ذي شأن"، وكلاهما يُعدان محاولتين لضبط السلوك المائي للدول.

وقد جاء في الدراسة المنشورة في مجلة ديالى للبحوث الإنسانية أن:

«المشكلة الأساسية التي تواجه تطبيق القانون الدولي للمجاري المائية تتمثل في ضعف الآليات الإلزامية لإنفاذه، إضافة إلى غلبة المنظور السيادي للدول المتشاطئة، ولاسيما دول المنبع، التي ترى أن المياه التي تمر في أراضيها هي ملك سيادي مطلق لها، دون الالتفات إلى الضرر الذي قد يصيب الدول الأخرى. كما أن غياب الأجهزة القضائية الفاعلة لتسوية المنازعات حول المياه الدولية يجعل القانون عرضة للتجاوز والتأويل.»

(المصدر: م. م. علي ياسين عبد الله؛ مجلة ديالى للبحوث الإنسانية؛ 2009؛ العدد 22؛ ص88)

ومن أهم التحديات الحديثة التي تفاقم النزاع على المياه المشتركة، نجد التغير المناخي، الذي يؤدي إلى اختلال توزيع المياه جغرافيًا وزمنيًا. فبعض الأنهار التي كانت دائمة الجريان أصبحت موسمية، والمياه الجوفية تتعرض للاستنزاف بفعل الجفاف والتغيرات الحرارية. وقد ورد في دراسة بعنوان "التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية المستدامة" أن:

«من أهم الآثار المباشرة للتغير المناخي على الموارد المائية هو اضطراب دورة المياه الطبيعية، حيث تزداد حالات الجفاف في بعض المناطق، وتفيض المياه في مناطق أخرى، مما يخلق تحديًا حقيقيًا في إدارة الحصص المائية بين الدول. كما أن ذوبان الجليد وتراجع منسوب المياه الجوفية يؤديان إلى صعوبة في التخطيط المائي، ويزيدان من احتمالات التصادم السياسي بين الدول.»

(المصدر: محمود عبد المنعم الرهايفه؛ التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية المستدامة؛ مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية؛ 2023؛ العدد 4؛ ص12)

بالإضافة إلى ما سبق، فإن العديد من الأحواض المائية الكبرى تفتقر إلى مؤسسات إدارية مشتركة أو آليات فض نزاع ملزمة. وهذا ما يجعل التعاون أكثر هشاشة، ويترك المجال مفتوحًا لاحتكام كل دولة إلى تفسيراتها الخاصة للقانون الدولي، أو لتجاهله تمامًا. وفي حالة نهر دجلة والفرات، توضح التقارير أن تركيا مثلًا لا تعترف بالصفة الدولية للنهرين، وتعتبرهما مياهًا وطنية، رغم أن العراق وسوريا يعتمدان عليهما اعتمادًا مصيريًا.

«لا تزال تركيا ترفض الاعتراف بأن نهري دجلة والفرات يخضعان لقواعد القانون الدولي للأنهار الدولية، وتتعامل مع النهرين باعتبارهما خاضعين للسيادة الوطنية، وهو ما يتعارض مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي التي تؤكد على التعاون وتقاسم المياه والحقوق المكتسبة، مما يجعل من السياسة المائية التركية أحد أبرز أسباب تأزم الوضع المائي في المنطقة.»

(المصدر: عبد العزيز شعبان؛ نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية؛ مجلة ديالى للبحوث؛ 2009؛ العدد 18؛ ص90)

تحليلًا لما سبق، يتضح أن الطبيعة الجغرافية المتشابكة للموارد المائية المشتركة تفرض تحديات معقدة أمام القانون الدولي. إن السيادة وحدها لم تعد صالحة كمرجع قانوني وحيد، كما أن الأعراف غير المكتوبة لم تعد كافية في ظل التحديات المناخية المتسارعة، والاحتياجات المتزايدة لدول المصب. لا بد إذًا من تطوير قواعد قانونية أكثر إلزامًا، ومؤسسات دولية ذات قدرة تنفيذية، بالإضافة إلى تبني منظور أخلاقي وإنساني شامل يعيد النظر في توزيع المياه ليس كسلعة، بل كحق عالمي مشترك.

المطلب الثاني: أخلاقيات التعاون الدولي كمدخل بديل أو مكمل للقانون الدولي

إن الحديث عن إدارة الموارد المائية المشتركة لا يمكن أن ينحصر في الإطار القانوني البحت، بل يتطلب توسعة الرؤية لتشمل منظومة من المبادئ الأخلاقية الكونية التي باتت ضرورية في ظل التحديات العابرة للحدود كالتغير المناخي وندرة الموارد. وتُعد أخلاقيات التعاون الدولي اليوم مدخلًا فلسفيًا وفكريًا يرفد القانون الدولي بقيم جديدة تركز على الإنصاف، عدم الإضرار، والمنفعة المتبادلة.

ضمن هذا السياق، يرى عدد من المفكرين أن الأخلاق الدولية ينبغي أن تنبع من مبادئ العدالة لا من اعتبارات القوة أو المصلحة الضيقة. وقد جاء في كتاب "ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي" ما يلي:

«إن العدالة لا تكتمل في بعدها القانوني ما لم تتأسس على منظومة من القيم الأخلاقية التي تضمن احترام كرامة الإنسان، وتحمي الأضعف من هيمنة الأقوى. وهذا ما عبر عنه رولز في فلسفته للعدالة التوزيعية التي تستند إلى مبدأين: المساواة في الحريات الأساسية، وتوزيع الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لصالح الأضعف، وهو ما يتقاطع مع تحديات توزيع الموارد البيئية المشتركة.»

(مجموعة مؤلفين؛ ما العدالة؟؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2014م؛ ص88)

CC BY

وإذا كانت الاتفاقيات الدولية قد ركزت على "مبدأ عدم الإضرار" كمرتكز قانوني، فإن الأخلاقيات الدولية توسّع هذا المبدأ ليتحول إلى مسؤولية جماعية. وقد أشار كتاب "الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل" إلى هذا المفهوم في إطار نظرية هابرماس، حيث جاء فيه:

«هابرماس لا يكتفي بمبدأ القانون بل يذهب أبعد من ذلك، مؤكدًا أن الفعل التواصلي بين الفاعلين هو الذي يؤسس للشرعية، أي أن الشرعية لا تنبع فقط من القواعد بل من الحوار والتفاهم بين الأطراف، وهذا يفرض نمطًا من المسؤولية المشتركة في اتخاذ القرار، خصوصًا في القضايا العابرة للحدود كالمناخ والماء.»

(عبد العزيز ركح؛ الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2019م؛ ص102)

إن العدالة بوصفها جوهرًا للأخلاق الدولية، تعني ضمان الوصول العادل إلى الموارد المائية، بغض النظر عن موقع الدولة أو قوتها. العدالة بهذا المعنى تُعيد تشكيل العلاقة بين دول المنبع والمصب، لتكون مبنية على قاعدة الإنصاف وليس السيطرة الهيدرولوجية. وقد أكد رولز هذا التوجه في كتابه "قانون الشعوب" حين كتب:

«إن المجتمعات الليبرالية المتقدمة، حين تسن قانونًا دوليًا، عليها أن تنظر في حقوق الشعوب الأخرى، وأن تعترف بأن العدالة لا تقتصر على داخل الدولة بل تشمل العلاقات بين الدول، وهي مطالبة بعدم استغلال الاختلافات الطبيعية أو الجغرافية لتكريس التفاوت في الفرص والموارد.»

(جون رولز؛ قانون الشعوب؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2015م؛ ص74)

وبالعودة إلى مفاهيم "المنفعة المشتركة"، فإن هذه القاعدة الأخلاقية تستند إلى تصور يرفض الاحتكار أو الاستئثار بموارد طبيعية تتقاسمها عدة شعوب. وتقوم على فكرة أن الموارد المشتركة يجب أن تُدار بما يحقق الخير العام لجميع الشركاء. وقد جاء في كتاب "حقوق الأجيال المقبلة" ما يلي:

«إن إدارة الموارد البيئية لا يمكن أن تتم فقط بمنطق الحاضر، بل يجب أن تُؤسس أخلاقيًا على مبدأ الاستدامة، أي أن تكون خيارات الأجيال الحالية منسجمة مع حقوق الأجيال المقبلة في التمتع بالموارد الطبيعية، وهذا يفرض على الدول نمطًا من التعاون المتضامن والتشاركي، يتجاوز المصالح الوطنية نحو الصالح العام العالمي.»

(الحسن شكراني؛ حقوق الأجيال المقبلة؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2018م؛ ص61)

إن هذه النصوص تؤكد أن الأخلاق ليست بديلًا عن القانون الدولي، بل مكمّلة له وموسّعة لأفقه. فبينما يركز القانون على المساواة الشكلية والسيادة، تهتم الأخلاق بمقاربة العدالة الجوهرية، وتعطي الأولوية للنتائج والآثار، وليس فقط للنصوص والمبادئ. وهو ما يجعل تبني نموذج فلسفي مثل نظرية العدالة لرولز أو الفعل التواصلي لهابرماس أمرًا ضروريًا في القضايا البيئية والمائية، حيث تتشابك المسؤوليات وتضيع الحقوق إن لم تُضبط أخلاقيًا.

تحليلًا لما سبق، فإن المدخل الأخلاقي للتعاون الدولي في مجال المياه يقدم فرصًا حقيقية لتجاوز الجمود القانوني، وذلك عبر فرض التزامات معنوية مشتركة، وتعزيز التفاهم المتبادل، وتقييد الاستخدام الأحادي للموارد. غير أن تفعيل هذا المدخل يتطلب أمرين: أولًا، وعيًا سياسيًا لدى صانعي القرار بأن التعاون هو مصلحة استراتيجية وليس تنازلًا. وثانيًا، آليات مؤسساتية تجعل المبادئ الأخلاقية جزءًا من آليات تنفيذ الاتفاقيات وليس مجرد شعارات خطابية.

المبحث الثاني: الإطار العملي لتطبيق الأخلاقيات في النزاعات والتعاون المائي

المطلب الأول: دراسة نماذج نزاع وتعاون مائي في ضوء المبادئ الأخلاقية

يُعتبر نهر النيل ونهرا دجلة والفرات من أبرز النماذج العالمية التي تتجلى فيها تعقيدات إدارة الموارد المائية المشتركة، حيث تتقاطع مفاهيم السيادة، المصالح القومية، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بالعدالة، المسؤولية المشتركة، ومبدأ عدم الإضرار. وقد أظهرت هاتان الحالتان أن غياب الإطار الأخلاقي في العلاقات الدولية المائية يؤدي غالبًا إلى تأزيم المواقف، بينما يمثل إدماج البُعد الأخلاقي مخرجًا نحو بناء تعاون مستدام وعادل.

أولًا: نزاع نهر النيل وسد النهضة

لقد شكّلت أزمة سد النهضة نموذجًا حيًا لصراع مائي عابر للحدود، يتقاطع فيه الحق في التنمية الذي تطالب به إثيوبيا، مع الحق في الحياة الذي تتمسك به مصر. وفي غمرة هذا الصراع، يغيب المنطق الأخلاقي الجامع، ويحل محله منطق السيادة المطلقة.

«إن إثيوبيا ترى في بناء سد النهضة ممارسةً لحقها السيادي على مواردها الطبيعية، بينما ترى مصر أن هذا المشروع يُهدد أمنها المائي، باعتبار أن نهر النيل يمثل المصدر الرئيسي والوحيد تقريبًا للمياه لديها، وتذهب مصر إلى أن أي تقليص في حصتها يمثل تهديدًا وجوديًا. أما السودان، فبينما يرى بعض الفوائد الفنية للسد، إلا أن غياب التنسيق المسبق من جانب إثيوبيا مثّل تجاوزًا لمبادئ القانون الدولي، خصوصًا مبدأ الإخطار المسبق والتشاور.»

(حربي، نصر رمضان سعد الله؛ أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري؛ مجلة الدراسات البيئية؛ 2021م؛ ص42)

إن ما يلفت النظر هنا هو أن إثيوبيا تعتمد منطق السيادة الوطنية والمصلحة التنموية الذاتية، وترفض إلزامية الاتفاقيات الموقعة في الحقبة الاستعمارية، بينما مصر تتمسك بالحق التاريخي المكتسب، وهو حق أقرّته بعض القواعد العرفية، ولكنه يفتقر إلى ضمانات تنفيذية دولية قوية.

وبعيدًا عن الجدل القانوني، فإن الغياب التام للمبدأ الأخلاقي في بناء الثقة المتبادلة قد عمّق الخلاف، وهو ما يُشير إليه الباحث بشير السعيدي في دراسته "نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل" حيث ورد:

«تغيب الأخلاقيات الدولية عن أغلب مراحل التفاوض، ويغلب منطق الغلبة القانونية والادعاء بالحقوق غير القابلة للتنازل، ما يُضعف إمكانيات الحوار، ويُفقد المفاوضات معناها التشاركي، فتتحول من مساحة تفاهم إلى ميدان تنازع.» (السعيدي، بشير؛ نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2023م؛ ص19)

ويُظهر هذا أن منطق العدالة التشاركية والمنفعة المتبادلة ظل غائبًا عن مسار التفاوض، حيث لم يُبذل جهد كافٍ لتقديم حلول قائمة على اقتسام الأعباء، وضمان الحصص، وتقاسم المنافع، وهو ما يدعو إليه مبدأ "الإنصاف الأخلاقي" في العلاقات الدولية المائية.

ثانيًا: دجلة والفرات وتوازن الأخلاق والمصلحة

أما في حالة نهري دجلة والفرات، فقد مثّلت السياسة المائية التركية تحديًا أساسيًا لمفاهيم التعاون المشترك، حيث تبنت تركيا نظرية "النهر العابر" وليس "النهر الدولي"، مما يجعلها ترى نفسها غير ملزمة قانونيًا بتقاسم المياه.

وفي دراسة بعنوان "نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية"، جاء النص التالي:

«لا تزال تركيا ترفض الاعتراف بأن نهري دجلة والفرات يخضعان لقواعد القانون الدولي للأنهار الدولية، وتتعامل مع النهرين باعتبارهما خاضعين للسيادة الوطنية، وهو ما يتعارض مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي التي تؤكد على التعاون وتقاسم المياه والحقوق المكتسبة، مما يجعل من السياسة المائية التركية أحد أبرز أسباب تأزم الوضع المائي في المنطقة.»

(عبد العزيز شعبان؛ نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية؛ مجلة ديالى للبحوث؛ 2009م؛ العدد 18؛ ص90)

إن هذا الموقف يُجسّد مفارقة أخلاقية: تركيا بوصفها دولة منبع تتمتع بوفرة مائية نسبية، بينما العراق وسوريا يعانيان من انخفاض متزايد في منسوب المياه. إن الأخلاق البيئية تفرض هنا التزامًا بمبدأ "عدم الإضرار"، وهو المبدأ الذي يُفترض أن يعلو على اعتبارات السيادة الصرفة. وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بوضوح إلى أن "الدول المتشاطئة ملزمة باتخاذ كل التدابير الممكنة لتفادي التسبب في ضرر ذي شأن للدول الأخرى"، وهو التزام قانوني ذو جذور أخلاقية.

تحليلًا لمواقف الأطراف الثلاثة، يتضح أن منطق الاستئثار بالمورد لا يزال يحكم تفكير كثير من الدول، في غياب رؤية بيئية وإنسانية تشاركية. فبينما تُطالب دول المصب بـ"حق الحياة"، تُطالب دول المنبع بـ"حق التنمية"، وكلاهما مشروع، لكن غياب "وسيط أخلاقي" يُعيد ترتيب هذه الحقوق وفق قاعدة المنفعة المتبادلة والمسؤولية المشتركة، يُحوّل النزاع إلى مأزق مستمر.

إن ما يُميز هذين النموذجين – نهر النيل ودجلة والفرات – هو غياب تفعيل المبادئ الأخلاقية مثل العدالة، الإنصاف، وعدم الإضرار، رغم وجودها كمفاهيم مقررة في القانون الدولي. وهذا يُبرز خللاً بنيويًا في إدارة الأنهار الدولية، حيث يتم تغليب المصالح القومية والسيادة الوطنية على ضرورات العدالة العابرة للحدود.

إن معالجة النزاع المائي لا تقتصر على النصوص القانونية أو الاتفاقيات، بل تتطلب إدماج بعدٍ أخلاقي واضح، يمنح الأولوية للتوازن بين الحاجات الإنسانية والتزامات الدول، ويؤسس لنموذج أخلاقي في الدبلوماسية المائية، يُعيد تعريف "الحق" على أنه منفعة عادلة لجميع الشركاء لا امتيازًا أحاديًا لطرف دون آخر.

المطلب الثاني: نحو ميثاق أخلاقي دولي لإدارة الموارد المائية المشتركة

تتنامى الحاجة اليوم إلى ميثاق أخلاقي دولي يتجاوز مجرد النصوص القانونية الجامدة نحو رؤية تشاركية وإنسانية لإدارة الموارد المائية المشتركة. لقد أثبتت العقود الأخيرة أن القانون الدولي وحده، وإن احتوى على اتفاقيات مهمة كاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، يظل قاصرًا عن إرساء توازن فعلي وعادل في استخدام المياه العابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، باتت أخلاقيات التعاون تمثل ضرورة عملية وليست مجرد مطلب فلسفي.

وقد جاء في كتاب "حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية" ما يلي:

"تُطرح أخلاقيات الاستدامة كمنظومة معيارية موازية للقانون، تُلزم الدول لا من موقع الإجبار القانوني بل من مسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال المقبلة. وهي تستند إلى مبادئ رئيسة منها: العدالة البيئية، والمسؤولية الجماعية، وواجب

الشفافية، وهي المبادئ التي ينبغي أن تشكل أساس أي اتفاق دولي يتعلق بالموارد المشتركة، لا سيما في مجالات شحيحة كالأنهار الدولية."

(الحسن شكراني؛ حقوق الأجيال المقبلة؛ 2018م؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ ص75)

ما يجعل هذا الاقتراح أكثر منطقية هو فشل العديد من الاتفاقيات في ضمان الالتزام الفعلي من الأطراف المختلفة، بسبب غياب آليات التنفيذ الرادعة أو لعدم انبثاقها من إرادة أخلاقية جمعية. هذا ما دفع بعض الباحثين لاقتراح صياغة ميثاق أخلاقي دولي للمياه، لا يلغى القانون، بل يكمله بمعايير مرجعية توجه نوايا الدول.

وقد جاء في تقرير بعنوان "دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية":

"إن الحوكمة البيئية، بخاصة فيما يتعلق بالمياه، لا تُبنى فقط على القوانين أو الأجهزة الإدارية، بل على ثقافة أخلاقية تبني الثقة بين الأطراف المتنازعة وتدفعها للتعاون طوعًا. وهذا ما يجعل من الشفافية والمساءلة والمشاركة القيم المحورية في أي هيكلية تنظيمية فاعلة".

(مجموعة مؤلفين؛ دور القطاع الخاص؛ 2013م؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ ص121)

وفي هذا السياق، يبرز دور المنظمات الإقليمية والدولية. فهي لا تملك فقط النفوذ القانوني أو المالي، بل تساهم في بلورة خطاب أخلاقي يضغط على الدول لتبنّي نهج عادل في إدارة المياه. وكما ورد في دراسة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية:

"تُعد الشفافية عنصراً مركزياً في التفاهم الأخلاقي حول إدارة الموارد المائية المشتركة. فبينما يتمسك البعض بمفاهيم السيادة، تظل الحقيقة أن المشاركة في المعلومات والمعطيات الهيدرولوجية هي حجر الأساس لأي بناء أخلاقي، إذ من دونها لا يمكن تصور اتفاق قائم على العدالة أو التوازن".

(أحمد قاسم شياع، علي محمود شكر؛ المبادئ الأساسية للسدود الدولية؛ مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية؛ 2025م؛ العدد 6-2؛ ص34)

وقد طرحت بعض المقاربات العملية لتفعيل هذا الميثاق، مثل اقتراح تشكيل "لجان أخلاقيات مائية" داخل المنظمات الدولية، لتقييم سلوك الدول في استخدام المياه المشتركة. ويدخل في صلب

عملها تحليل قرارات الحكومات من زاوية التأثير على العدالة البيئية أو الإضرار المحتمل بالغير، مع إصدار تقارير غير ملزمة قانونيًا لكنها تضغط معنويًا على السياسات.

من خلال التحليل، نلحظ أن مقترح الميثاق الأخلاقي لن يُحدث تغييرًا إن لم يكن جزءًا من بنية أوسع تشمل تحديث الاتفاقيات الدولية، وتضمين هذه المبادئ في صلب نصوصها. فالاتفاقيات المستقبلية لا يمكن أن تُبنى على منطق تقاسم المياه وفق معايير كمية بحتة، بل يجب أن تراعي حقوق المجتمعات، والضرر البيئي، وواجبات الحماية العابرة للحدود.

وفي هذا الإطار، فإن ما دعا إليه المفكر البيئي الأمريكي "بيتر براون" يُعد جوهريًا، حيث قال في إحدى دراساته حول المياه والعدالة:

"التعامل مع المياه على أنها سلعة اقتصادية بحتة هو تجاوز أخلاقي خطير، لأن ذلك ينفي طبيعتها كحق كوني مرتبط بالحياة والعدالة والكرامة. يجب أن ننتقل من 'اقتصاد الماء' إلى 'أخلاق الماء'".

(بيتر براون؛ Water Ethics: A Values Approach to Solving the Water Crisis؛ 2010م؛ Earthscan؛ ص48)

من جهة أخرى، فإن إشراك المجتمع المدني في صياغة هذه الأخلاقيات وإدماجه في الحوكمة يُعد ضرورة قصوى. فالشعوب المتأثرة بالقرارات المائية العابرة للحدود غالبًا ما تكون غائبة عن المشهد التفاوضي، في حين أن حضورها قد يضيف بعدًا أخلاقيًا ورقابيًا.

إن الدعوة إلى ميثاق أخلاقي دولي للمياه لا تعني المثالية الفارغة، بل تمثل استجابة عقلانية لحالة من الجمود والشلل في أدوات القانون التقليدي. وهذا الميثاق يمكن أن يبدأ كمبادرة إرشادية (Soft Law) على شكل إعلان عالمي، ثم يتم تكييفه تدريجيًا داخل الاتفاقيات.

وبذلك، يتضح أن التوجه نحو ميثاق أخلاقي ليس بديلاً عن القانون الدولي، بل طريق لتفعيله وتوسيعه ورفع مستوى التزام الدول به، تحت رقابة الضمير الإنساني قبل أن تكون تحت رقابة المحاكم أو النصوص.

الخاتمة

إن الموارد المائية المشتركة لم تعد مجرد مسألة تقنية أو قانونية، بل أصبحت عنوانًا لاختبار حقيقي لضمير الإنسانية الجماعية، ومرآة تعكس مدى نضج العلاقات الدولية واستعدادها للارتقاء من منطق الهيمنة إلى منطق العدالة. لقد أظهر هذا البحث، من خلال دراسة النماذج الواقعية للنزاع والتعاون، أن القانون الدولي ـ على أهميته ـ يظل قاصرًا عن احتواء تعقيدات المسألة المائية، خاصة حين يُوظَّف من منظور ضيق يخضع للسيادة المطلقة والمصلحة القومية فقط.

في المقابل، تبرز أخلاقيات التعاون الدولي كمسار مكمّل، بل وربما ضروري، يُعيد ترتيب الأولويات ويمنح الاعتبارات الإنسانية والبيئية موقعها الطبيعي في هندسة العلاقات بين الدول. إذ تفرض المبادئ الأخلاقية ـ مثل العدالة، عدم الإضرار، والمسؤولية الجماعية ـ رؤيةً أكثر توازنًا، لا تُقصي أحدًا، ولا تُمكّن طرفًا على حساب آخر.

ومن هنا، فإن مستقبل إدارة المياه المشتركة لا يمكن أن يُبنى فقط على "حقوق قانونية"، بل لا بد أن يتكامل مع "واجبات أخلاقية"، تُعزز من ثقافة الحوار، وتدفع باتجاه شراكات عادلة ومستدامة. كما أن صياغة ميثاق أخلاقي دولي للمياه، وإدماج المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، يمثل خطوة متقدمة نحو تحول نوعي في فهمنا لهذا المورد الحساس.

في النهاية، فإن حماية المياه ليست فقط دفاعًا عن الطبيعة، بل دفاع عن الإنسان ذاته، عن الحق في الحياة، في الكرامة، وفي المستقبل.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي توصّل إليها المقال فيما يلي:

إن إدارة الموارد المائية المشتركة لا يمكن أن تظل حبيسة مقاربة قانونية قائمة فقط على مبدأ السيادة الوطنية أو التزامات شكلية باتت عاجزة عن فرض توازن فعلي في الاستعمال والتوزيع. فالنزاعات المائية الحالية تُظهر بوضوح أن القانون الدولي، رغم أهميته، يفتقر إلى آليات فعالة للإنفاذ، كما أنه كثيرًا ما يُوظف لخدمة مواقف متشددة، لا تُراعي طبيعة المورد المشترك ولا احتياجات جميع الأطراف.

في المقابل، أثبت التحليل أن المدخل الأخلاقي للتعاون الدولي يقدّم إمكانات أعمق لتجاوز الجمود القانوني، من خلال تأكيده على مبادئ مثل العدالة البيئية، والمنفعة المتبادلة، وعدم الإضرار، والمسؤولية التضامنية بين الدول المتشاطئة. هذه المبادئ تُعدّ أكثر استجابة للتحديات المعاصرة، خاصة في ظل تفاقم الضغوط المناخية والديموغرافية كما بيّنت الدراسة أن غياب الشفافية والحوكمة يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأطراف، ويقوّض فرص التعاون، مما يستدعي بناء آليات دائمة للتنسيق، ومؤسسات تُعنى بأخلاقيات التفاوض المائي.

وأخيرًا، خلص البحث إلى أن إدماج الأخلاق الدولية في نصوص الاتفاقيات المستقبلية، وتبني ميثاق دولي لأخلاقيات المياه، بات أمرًا ملحًا، ليس فقط لتحقيق العدالة بين الدول، بل لضمان الاستدامة والإنصاف بين الأجيال.

ومن خلال ما سبق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات لتعزيز فعالية القانون البيئي الدولي:

أولاً، تبرز الحاجة إلى تطوير القانون الدولي البيئي من خلال دمج المبادئ الأخلاقية في صلب نصوص الاتفاقيات المستقبلية، بما يجعل العدالة، وعدم الإضرار، والمنفعة المشتركة ليست مجرد شعارات بل التزامات فعلية قابلة للتطبيق. ويتطلب ذلك مراجعة الهيكل القانوني الحالي لاتفاقيات المياه العابرة للحدود، وتضمين بنود صريحة تلزم الدول بالشفافية، وتبادل المعلومات، والإنذار المبكر في حالات المشاريع التي قد تؤثر على دول الجوار. كما يجب إنشاء آليات تنفيذية واضحة يمكن من خلالها مساءلة الدول المخالفة، بما يتجاوز الطابع الإرشادي أو غير الملزم للاتفاقيات الحالية.

ثانيًا، يُقترح العمل على صياغة ميثاق أخلاقي دولي خاص بإدارة الموارد المائية المشتركة، بإشراف الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية، يحدّد القيم العليا التي يجب أن تضبط سلوك الدول في هذا المجال، ويُستأنس فيه بمبادئ فلسفية معاصرة كالعدالة التوزيعية والمسؤولية البيئية العابرة للأجيال. يجب أن يتضمن هذا الميثاق مبادئ توجيهية للسلوك السياسي والاقتصادي تجاه الأنهار الدولية، ويسعى لبناء وعي جماعي عالمي يُرسخ مفهوم "المورد المشترك" باعتباره مسؤولية جماعية لا مجال فيها للاحتكار أو الاستئثار.

ثالثًا، ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات البيئية وتوثيق الانتهاكات، والعمل على تفعيل آليات الدبلوماسية الشعبية في بناء الجسور بين الدول المتنازعة. كما يُنصح بإنشاء "لجان أخلاقيات مائية" ضمن الأطر الإقليمية مثل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، تُعنى بإصدار توصيات غير ملزمة لكنها تحمل ثقلًا معنويًا وأخلاقيًا في توجيه السياسات المائية، وتُمارس دورًا في الوساطة وفض النزاعات المائية استنادًا إلى قيم العدل البيئي والاحترام المتبادل.

في النهاية، يمكن القول إنّ إدارة الموارد المائية المشتركة لم تعد مجرد مسألة فنية أو إجرائية، بل أصبحت تعكس جوهر العلاقة بين القانون والأخلاق في النظام الدولي المعاصر. فحيثما تتعثر الأدوات القانونية أمام واقع النزاعات، تبرز الحاجة إلى مرجعية أخلاقية تُعيد التوازن إلى مفاهيم العدالة والإنصاف والمصلحة الجماعية. إنّ الدول المتشاطئة، وفي ظل التحولات البيئية والمناخية المتسارعة، باتت مطالبة بالارتقاء من منطق الصراع إلى منطق الشراكة، ومن منطق السيادة المنغلقة إلى منطق المسؤولية المشتركة.

المصادر والمراجع

1. أحمد قاسم شياع، علي محمود شكر. المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 6، 2025م.
2. الحسن شكراني. حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2018م.
3. بشير السعيدي. نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م.
4. جون رولز. قانون الشعوب. ترجمة: فؤاد إسحاق الخوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.
5. عبد العزيز ركح. الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.
6. عبد العزيز شعبان. نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية. مجلة ديالى للبحوث، العدد 18، 2009م.
7. مجموعة مؤلفين. ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014م.
8. مجموعة مؤلفين. دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م.
9. نصر رمضان سعد الله حربي. أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري. مجلة الدراسات البيئية، 2021م.
10. Peter G. Brown. Water Ethics: A Values Approach to Solving the Water Crisis. Earthscan Publications, 2010.